مؤسسة الصالح تنفذ مشروع توزيع مولدات كهربائية لمناطق نائية في لحج وتعز

■ ،،تعز/سبأ

نفذت مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية خطة مشروع توزيع المولدات الكهربائية للمناطق الريفية المحتاجه لخدمة الكهرباء للعام ٢٠١٠- ٢٠١١م لعدد من المديريات بمحافظتي لحج وتعز.

وقد استهدفت المرحلة الأولى عدداً من عزل وقرى مديرية طور الباحة بخمسة مولدات تقدم خدماتها الكهربائية لـ٧٥٠٠ منزل ويستفيد من المشروع ٤٤ ألف نسمة، واستهدفت المرحلة الثانية مديرية باب المندب بمحافظة تعز بمولد بعمل بقدرة ٥٠٠ كيلو فولت أمبير يعمل على إنارة ١٥٠٠ منزل ويستفيد من المشروع ١٢ ألف نسمة.

فيما استهدفت المرحلة الثالثة عدداً من عزل مديريات المواسط والمعافر وسامع بمحافظة تعز بمولد يعمل بقدرة ٥٠٠ كيلو فولت أمبير يقدم خدماته لـ١٥٠٠ منزل ويستفيد من المشروع ١٤ الف نسمة تقريباً.

وذكر مدير وحدة المساعدات الإنسانية والإغاثة بمؤسسة الصالح محمد الجعدي بأن المؤسسة بصدد تنفيذ المرحلة الرابعة خلال الفترة القادمة وتستهدف عدداً من عزل مديرية شرعب الرونة بتعز بمولدين قدرتهما ٧٥٠ كيلو فولت امبير سيعملان على إنارة ٢٢٠٠ منزل يستفيد منهما ٢٤ ألف نسمة.

وأشار الجعدي إلى أن هذه المشاريع تأتي ضمن البرامج والمشاريع التي تنفذها المؤسسة لتنمية المناطق المحتاجة لخدمة التيار الكهربائي.

اليوم.. دورة تدريبية للمهندسين حديثي التخرج بإب

■ ،،إب/سبأ

تبدأ اليوم بمحافظة إب دورة تدريبية للمهندسين حديثي التخرج ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية على مدى أسبوع.

وتهدف الدورة إلى تعريف ٣٠ مهندساً من حديثي التخرج قسم مدني ومعماري بمهارات التعرف على الأخطاء الشائعة في الميدان وآلية تنفيذ الصندوق بالإشراف على المشاريع.

وأوضحت ضابطة المشروع في الصندوق الاجتماعي للتنمية نجلاء دماج لـ"سبأ" أن الصندوق الاجتماعي للتنمية سيستعين بالمهندسين في عملية الإشراف على المشاريع المنفذة من قبل الصندوق مستقبلا لتلافي الأخطاء الشائعة في الميدان التي تحدث من قبل بعض المقاولين، ومراعاة دقة العمل حسب مواصفات ومقاييس مدروسة.

وأشارت دماج إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يعمل على إيجاد فرص عمل جديدة لخريجي الجامعة وتدريبهم بشكل دوري وإكسابهم خبرات يستفيدون منها مستقبلاً.. مشيرة إلى انه عقب تنفيذ الدورة سيكون هناك نزول ميداني من قبل المدربين للإشراف على المشاريع التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة القادمة.

دعوات لتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية

كتب/عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة.

وشددت على أهمية توافر الشفافية والمصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي في البلاد، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية وتوحيد مرجعية القرار الاقتصادي والتنموي بجعل المجلس الاقتصادي الأعلى المسئول الأول والمباشر عن رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومواصلة تنفيذ السياسات والإجراءات والتي تحقق استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة الموازين الاقتصادية وتوسيع إجراءات التصحيحات الهيكلية كما وكيفاً لتوفير بيئة مناسبة تساعد في تسريع النمو الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية.

رفع مستوى المعيشة

كما دعت إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي وإتباع إستراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية ويتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية.

الاحتياطي

وأكدت على دراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك وتشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية القطاعية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية و المشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، وإنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

الحوكمة

وطالبت بتطبيق مبادئ الحوكمة والحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام والقطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

وخلصت إلى أهمية تعزيز طاقات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتوسيع نطاق برامج المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن التركز السكاني الحضرية والريفية كنواة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مولدة للدخل وقابلة للاستدامة في القطاعات المختلفة وخاصة كثيفة العمالة وتوسيع جهود التخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي بما من شأنه التخفيف من معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخول ،وتوجيه الإنفاق التنموي إلى القطاعات المرتبطة بالتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل منتجة.

رأي اقتصادي

شركات إعادة التأمين والشركات التأمينية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م وحتى يومنا هذا نجد أن خريطة توزيع محافظ شركات إعادة التأمين تتارجح بين زوال أسماء وبقاء أسماء، كما أن عدد معيدي التأمين انحصرت في مجموعة تعد بأصبع اليد استحوذت على الحصة الأكبر ليس فقط من سوق الإعادة العربية، بل من سوق الإعادة العالمية وقد اتضحت الصورة النهائية بعد دفع التعويضات وانعكس ذلك على المراكز المالية للعديد من معيدي التأمين، حيث لم يتمكن من الصمود إلا الشركات ذات الملاءات العالية القادرة على احتواء أي حجم مماثل من الخسائر وتمخض عن ذلك ردة فعل لمعيدي التأمين بالتغيير الكبير في طبيعة العلاقة التي تحكم التعاطي بين معيدي التأمين وشركات التأمين بالتشدد ونمط عمل شركات إعادة التأمين وذلك في محاولة لتعويض الخسائر المتمخضة عن أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١م وما تلاها من أحداث وحوادث وكوارث طبيعية وغير طبيعية والتي تكبدتها شركات الإعادة حتى يومنا هذا مما حدا أيضاً بشركات إعادة التأمين إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات والمتمثلة في اعتماد سياسة الترقب في بعض الدول وتقليص عملياتها أو تخفيض عدد الشركات المتعاملة معها مع فرض شروط وقيود أكثر وأسعار أعلى لبعض الأخطار أو الأحجام عن تغطيتها وتخفيض نسبة العمولة التي كانت تمنح لشركات التأمين، بالإضافة إلى النظر إلى الأسواق بصورة مجزأة وكل شركة منفردة مع تقليص عمليات المعيدين في عدد من الأسواق والخروج منها نهائياً.

فالوضع انعكس سلباً على قطاع التأمين في بلادنا بصفة خاصة مما أدى إلى عدم ظهور كيانات تأمينية كبيرة خاصة وأن السوق اليمنية سوق صغيرة وبالتالي فإن الشركات صغيرة الحجم معرضة أكثر للخطر في حال عدم الحصول على دعم معيدي التأمين الذي يضمن استمرارها ومن هنا يتوجب على قطاع التأمين اليمني تكوين كيانات تأمينية ذات ملاءة مالية عالية تمكنها من لعب دور الشريك لمعيدي التأمين أو التحرك نحو تكوين شركات إعادة كبيرة قادرة على المنافسة ولو في السوق المحلية اليمنية.

٦٦١ مليون ريال إيرادات مؤسسة التأمينات

٨٦ مليون ريال قيمة صادرات وادي حضرموت الزراعية الشهر الماضي

■ سيئون/سبأ

بلغت قيمة الصادرات الزراعية عبر منفذي شحن والوديعة البريين خلال فبراير الماضي ٨٦ مليوناً و٣٢٠ ألف ريال، مقارنة بـ٤٧ مليوناً و١٩٠ ألف ريال خلال الشهر السابق له.

وأوضح تقرير لمكتب الصناعة والتجارة بوادي حضرموت حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه، أن الصادرات توزعت على سلطنة عمان والإمارات والسعودية، وشملت البصل والحبحب والقمح والسمسم والذرة البيضاء، إضافة إلى العسل والملح.

على صعيد آخر بلغت إيرادات المؤسسة العامة للتامينات بمحافظة حضرموت العام الماضي ٦٦١ مليوناً و٧٠٧ آلاف ريال بزيادة ٨٨ مليوناً و٦٦٩ ألف ريال عن ٢٠٠٩م. وأوضح مدير المؤسسة بالمحافظة محسن سالم نصير لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن إجمالي المعاشات المصروفة العام الماضي ٤١ مليوناً و٤٨٠ ألف ريال لعدد ١٢٢ حالة.

واشار إلى أن عدد المنتسبين للتامين منذ التاسيس وحتى نهاية العام الماضي بلغ ٢٠ ألفاً و١٧٥ مؤمناً عليه فيما بلغ عدد المؤمن عليهم العام الماضي ألف و٦١ عاملاً وعاملة من الشركات والمصانع والمؤسسات الخاصة والمختلطة البالغ عددها ١٨٥ منشاة.

وبين أن عدد المنشآت التي تم اخضاعها للتامين ألفان و١٨٧ منشاة فيما تم صرف ستة ملايين و٥١٦ ألف ريال مكافأة نهاية الخدمة.

ودعا مدير فرع مؤسسة التأمينات بالمحافظة رجال الأعمال والمستثمرين وكافة ارباب العمل التفاعل والالتزام بقانون التامينات الاجتماعية وذلك من خلال التامين على عامليهم لخلق الاستقرار في حياتهم المعيشية.